الرقابة الإشرافية وتأثيرها على مراقب الامتثال المصرفي

"دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية"

Supervisory control and its impact on the banking compliance observer

"An applied study in a sample of Iraqi banks**"**

نور جمعه فالح العابدي **أ.م. د جنان مهدي الدهان**

Noor Jumaah Falih Al Abedi Dr. Jenna Mahdi El Dahanu

Jinan.m@uokerbala.edu.iq noor25541@gmail.com

كلية الإدارة والاقتصاد ــ جامعة كربلاء

Economics and Administration College_ Karbala University

الملخص

تمثل الرقابة الإشرافية من أهم وظائف البنك المركزي العراقي. التي يهدف عن طريقها إلى إيجاد جهاز مصرفي قوي وسليم، وتَمارس هذه الرقابة على المصارف من قبل. فرق تفتيشية للتأكد من مدى امتثالها للقوانين والأنظمة وللأوامر والتعليمات المصرفية وسلامة مراكزها المالية وسمعتها المصرفية. وهدفت هذه الدراسة إلى بيان مفهوم الرقابة الإشرافية، ومراقب الامتثال ومدى تأثير الرقابة الإشرافية على مراقب الامتثال وماهي المسؤوليات والواجبات التي تقع على كل من فرق لجان الرقابة الإشرافية وموظفي مراقب الامتثال ، وبعد استعراض مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالرقابة الإشراقية ومراقب الامتثال، عمل البحث في الجانب العملي على أعداد استبانة تتكون من مجموعة من أسئلة تناسب الفرضية التي وضعتها الباحثة، وقد شملت عينة البحث قسم الرقابة والتفتيش في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان التابعة للبنك المركزي العراقي، ومصرف الرافدين، ومصرف التنمية الدولي ، ومصرف الخليج التجاري . وتوصل البحث إلى نتائج تشير إلى أنَّ الرقابة المصرفية السليمة تعدُّ شرطا أساسيا لاستمرارية نشاط المصارف وأنها تتكون من مزيج من الرقابة المكتبية والرقابة التعاونية والرقابة الميدانية (لتفتيش) حيث يمارس البنك المركزي العراقي وظيفة الرقابة الإشرافية على أداء المصارف لمعرفة مدى امتثالها للتشريعات المصرفية، وكذلك وجود ضعف في بَعدي (الكفاءة والخبرة، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) حيث لوحظ عدم حضور اغلب مراقبي الامتثال. للدورات التدريبية التي يقيمها البنك المركزي العراقي، مما يؤثر. سلبا في مستوى تأهيلهم لأداء وظيفة مراقب الامتثال، ولا توجد ضوابط أو إجراءات. تكفل إلزامية حضورهم في تلك الدورات. وانتهى البحث إلى توصيات أهمها، على البنك المركزي العراقي الاهتمام بتطوير إمكانات موظفي قسم مراقبة الامتثال عن طريق إدخال مراقب الامتثال وموظفيه في دوارات تطويرية وتدريبية تخصصية لزيادة الكفاءة والخبرة والإدراك وزج مراقبي الامتثال بدورات تدريبية خارج العراق لتعميق خبراتهم والاستفادة من تجارب المصارف في الدول الأخر.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الإشراقية، مراقب الامتثال المصرفي

Abstract

Supervisory control is one of the most important functions of the Central Bank of Iraq. Through which it aims to create a strong and sound banking system, and this control was exercised over banks before. Inspection teams to ensure their compliance with laws and regulations, banking orders and instructions, the integrity of their financial positions and their banking reputation.

This study aimed to clarify the concept of supervisory control and compliance observer and the extent of the influence of supervisory control on the compliance observer and what are the responsibilities and duties that fall on each of the supervisory control committee teams and the compliance observer's employees, and after reviewing the various theoretical aspects related to the supervisory control and the compliance observer, the research work on the practical side On the preparation of a questionnaire consisting of a set of questions that fit the hypothesis set by the researcher, and the research sample included the Department of Control and Inspection in the General Directorate of Banking and Credit Supervision of the Central Bank of Iraq, Rafidain Bank, International Development Bank, and Khaleej Commercial Bank. The research found results that indicate that proper banking supervision is a prerequisite for the continuity of banking activity and that it consists of a mixture of office supervision, cooperative supervision and field supervision (for inspection), where the Central Bank of Iraq exercises the function of supervisory oversight on the performance of banks to see the extent of their compliance with banking legislation, as well as the presence of weakness In my dimension (competence, experience, level of awareness of compliance dimensions) where it was observed that most of the compliance monitors did not attend. For training courses held by the Central Bank of Iraq, which affects. Negatively their level of qualification to perform the job of compliance observer, and there are no controls or procedures. It ensures that their attendance in these courses is mandatory. The research ended with recommendations, the most important of which is, the Central Bank of Iraq should pay attention to developing the capabilities of the compliance monitoring department's staff by introducing the compliance observer and his employees in specialized development and training courses to increase efficiency, experience and awareness, and engaging compliance monitors with training courses outside Iraq to deepen their expertise and benefit from the experiences of banks in other countries.

Keywords: supervisory control, Banking compliance monitor

المقدمة

كان ولم يزل القطاع المصرفي يشكل عصب اقتصاديات البلدان في التعاملات المصرفية التي تستهدف حركة المال فكلما تناسقت حركة الأموال استقر اقتصاد البلد، وان عملية البحث عن ضبط هذه الأموال من والى المصارف يتطلب نوعا من الرقابة التي تشرف بشكل مباشر أو غير مباشر على تناغم وتناسق ودقة تلك الحركة، لذا فان الرقابة على النقد وحركته في المصارف يجنب تلك المصارف الوقوع في المشاكل المالية. عن طريق هذا البحث سنسلط الضوء أولا على الرقابة الإشرافية كمتغير رئيسي، وأثر الرقابة على مراقب الامتثال، وبالتالي الأثر المترتب على زيادة حجم الربحية لكل مصرف من المصارف إذا ما عرفنا إن الغاية الرئيسية للمصارف هو الحصول على الأرباح. وسيتناول الجانب النظري من البحث المتغيرين المذكورين آنفا، وهما الرقابة الإشرافية، ومراقب الامتثال، ثم نخصص الجانب العملي بدراسة مراقب الامتثال لعدد من المصارف التي تمارس فيها أدوار الرقابة الإشرافية وهذا ما سنبينه في الجانب العملي من هذا البحث. ولغرض معرفة مدى تأثير الرقابة الإشرافية على. مراقب الامتثال واختبار العلاقة بينهما فقد تم صياغة فرضيات الدراسة ومفادها: لا توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية بين أبعاد مراقب الامتثال وأبعاد الرقابة الإشرافية.

المبحث الأول/ منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث

بالنظر لخطورة واتساع العمليات المصرفية وتنوعها، وصدور الكثير من القوانين والتشريعات، فقد وجدت الحاجة لترصين عمل الرقابة الإشرافية وإيجاد الحلول للانحرافات والسلبيات، والتي تمثلت في استحداث وظيفة مراقبة الامتثال لترصين وتعضيد الرقابة، وللحفاظ على سلامة النظام المصرفي حيث أنيطت بمراقب الامتثال في المصارف متابعة ومراقبة مدى التزام هذه المصارف بالتشريعات والقوانين والتعليمات الصادرة من البنوك المركزية والتي اعتمدت أساسا مقررات مؤتمر (بازل) لغرض تحقيق أغراضها، لذا فإن مشكلة هذا البحث تنصب على التساؤلات الأتية:

1. ما الأثر المترتب على مراقب الامتثال عن طريق عمل الرقابة الإشرافية؟
2. مدى تمتع العاملين بالإدراك والكفاءة والخبرة والإمكانيات التي تؤهلهم للعمل في وظيفة الامتثال المصرفي.
3. هل تتوفر لموظف مراقب الامتثال الاستقلالية الكاملة؟

ثانيا: أهمية البحث

تتجسد في النقاط الاتية:

1 –عن طريق الأنشطة التي تتبناها المصارف لا بد من وجود جهات رقابية تشرف على تلك النشاطات ومدى توافقها مع عمل مراقب الامتثال.

2– مساهمة هذه الدراسة في زيادة وعي العاملين في الرقابة الإشرافية والامتثال المصرفي لإتقان إدارة المال المصرفي وضبط حركة تلك الأموال.

ثالثا: أهداف البحث

تهدف الدراسة الحالية:

1. اختيار نموذج الدراسة عبر متغيرين رئيسين هما الرقابة الإشرافية ومراقب الامتثال ومدى إمكانية تطبيق ذلك على الواقع.
2. إغناء الأدبيات المصرفية في مجال التوصيات الحديثة التي تتوصل إليها الدراسة في عملية تحقيق الأسبقيات وتطبيق الرقابة الإشرافية ومعرفة أثرها على مراقب الامتثال.

رابعا: فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في مراقب الامتثال المصرفي.

ولقد تفرع عنها خمس فرضيات فرعية وكما يأتي: –

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الاستقلالية.
2. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في التنظيم.
3. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الكفاءة والخبرة.
4. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في تقييم المخاطر.
5. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في تقييم المخاطر مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال

خامسا: مصادر جمع البيانات

اعتمد البحث على المصادر المتمثلة بالمراجع من الكتب والدوريات والدراسات العلمية والمواقع الإلكترونية التي لها صلة بالموضوع من اجل بناء الإطار النظري للدراسة. أما الجانب العملي اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في تناول متغيرات الدراسة، حيث يتناول البحث قسم الرقابة والتفتيش في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان التابعة للبنك المركزي والمصارف الحكومية والمصارف الأهلية وقد اختيرت عينة من الموظفين العاملين في تلك المؤسسات والمعنيين في مجال البحث، وبلغ حجم المجتمع 110موظف.

سادسا: حدود البحث

تشمل حدود البحث ونطاقها على ما يأتي:

1. الحدود المكانية: شمل البحث قسم الرقابة والتفتيش في المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان التابعة للبنك المركزي العراقي و(3) مصارف حكومية وأهلية في محافظة بغداد وهي (مصرف الرافدين /الفرع الرئيس، مصرف التنمية الدولي /الفرع الرئيس، مصرف الخليج التجاري /الفرع الرئيس).
2. الحدود البشرية: تمثلت عينة البحث في الموظفين العاملين في المصارف حيث بلغ حجم العينة (110) موظفاً .

المبحث الثاني/ الإطار النظري للبحث

المطلب الأول: - الرقابة الإشرافية

أولا: مفهوم الرقابة الإشرافية

إنَّ موضوع الرقابة الإشرافية من الموضوعات التي شغلت الباحثين كثيرا خصوصا في قطاع السلطات النقدية في السنوات الأخيرة تبعاً لما شهد العالم من تطور في مجالات توجيه النقد بعدّه يشكل العمود الفقري لاقتصاديات البلدان وظهور مشاكل مختلفة في القطاع المصرفي، وقد تطلبت هذه المشاكل إيجاد نوع من الرقابة يكفل إيجاد حلول لتلك المشاكل تؤمن تحقيق أهداف المصرف من جانب مع عدم الأضرار بزبائن المصرف وبعبارة أخرى فأن الرقابة تركز على مقارنة ما هو حاصل فعلاً على أرض الواقع عند التنفيذ بما جرى إقراره في الخطط مسبقاً . (العامري والغالبي,2008 ،228) أما عن تعريف الرقابة الإشرافية فقد تعددت نظراً لتعدد وجهات نظر الباحثين نحو وظيفة الرقابة وأهدافها، فقد عرف الرقابة الإشرافية (هي نوع من أنواع الرقابة التي تمارسها السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم الإشرافية والنقدية المطبقة، والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الإشرافية الصادرة من جهة، والإشراف والمراقبة سواء كان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها القانون حق الإشراف والرقابة على البنوك من جهة أخرى) (رشيدة ,2015، 49.)كما عرفه (إبراهيم وشقير,2017، 184) هي تلك الإجراءات والتدابير التي تلجأ إليها السلطات الحكومية وسلطات البنك المركزي إلى أتباعها من اجل تجنب أو تجميد أثار أي تصرفات غير رشيدة من جانب المصارف قد تؤدي إلى الأضرار بمصالح أصحاب الدائنين بوجه خاص وبالصالح الاقتصادي بوجه عام. وعرفها (Martin Hellwig، 2014 29,). إنَّ الرقابة الإشرافية شكل من أشكال الخدمات المصرفية، ليست نشاطاً إداريا يضع اثنين تحت نطاق التساؤلات حول ثقافة الأداء فحسب، وهو نشاط ينطوي على فرض سلطة قانونية للأفراد والمؤسسات في أطار ونطاق القواعد القانونية. ويفترض أن تخضع للرقابة القضائية بالمقارنة مع سياسات البنك المركزي.

ثانيا: أهمية الرقابة الإشرافية

تشكل الرقابة بأنواعها كافة مكملا لإجراءات نشاط أي منظمة من المنظمات وتعد الرقابة عامل من عوامل تقويم الأداء للمنظمة عن طريق الإشراف المباشر على الإجراءات التي تقوم بها الإدارة لذا نجد إنَّ أهمية الرقابة الإشرافية تكمن في الإجراءات التي تمارسها البنوك المركزية في العالم على المصارف داخل بلدانها التي أصبحت في العقود الأخيرة من الوظائف الجوهرية لعمل تلك المصارف وتعدد الوظائف والخدمات التي تقدمها المصارف مما أفرزت الحاجة الملحة لوجود نظم للرقابة على أداء المصارف وتقيم كفاءة أدائها في تلك البيئة المعقدة والخطرة، ولابد من المحافظة على سلامة القطاع المصرفي من تنامي المخاطر وتنوع هذه المخاطر، ومن هذه الاتجاهات المهمة ولعل من ابرز هذه الاتجاهات التي يجدر ذكرها هي : **(Rose & Hudgins,2008, 20-22)**

1- توليد الخدمات (الانتشار) Service Proliferation: تنوع الخدمات التي تطلع بها المصارف عن طريق التوزيع الجغرافي لفروعها داخل البلاد أو في بعض الأحيان التي تكون لها فروع في الخارج بمعنى تنتشر فروعها في المدن داخل البلاد فيما تعتمد فروعاً في الدول الأخرى.

2 – زيادة المنافسة Rising Competition: تعدُّ إدارة المصارف صناعة وتدرج من ضمن الصناعات لما تحققه من ربحية وتسعى اليه من تحقيق الذات بين بقية المصارف المنافسة، ومن أبرز الأهداف التي تسعى اليها تحقيق ربحية اعلى متوازنة مع جودة الخدمات.

3 – إزالة القيود الحكومية Government Deregulation إنَّ حرية عمل المصارف وفقا للقوانين المعمول بها تضمن للمصرف التوسع والانتشار وان كان ذلك خارج حدود البلاد وكل ذلك يتعلق بإجراءات الحكومة الضامنة لحرية عمل تلك المصارف بما يضمن تحقيق أجود الخدمات واعلى سقف من الربحية.

4 – زيادة حساسية الفائدة لمزيج الأموال Increasingly interest sensitive–Mix of funds: تتطلب أعمال بعض المصارف وضع سقف معين ومناسب لمقدار الفوائد المترتبة على الودائع وأموال الاستثمار وفقا لسوق العمل المتوفر وهذا يتعلق بعملية العرض والطلب على القروض وهو محكوم بطبيعة الحال بالسوق النقدية

5 – تغير التقنيات التكنولوجية Technological change Automation: شهدت العقود الأخيرة قفزات كبيرة في التطور التكنولوجي في إدارة الأنظمة المصرفية وأصبح استخدام التكنولوجيا أحد المعايير التي تقاس عليها وظائف المصرف فكلما تقدم باستخدام وسائل الإدارة الحديثة حقق مزيداً من الأرباح فضلا عن إن التكنولوجيا تقلل من حجم التلاعب والاحتيال وتقلل من الهدر في المال.

6 – الاندماج والتوسع الجغرافي Consolidation and geographic expansion: هناك مصارف تسعى لتحقيق عملية الاندماج والتوسع خارج الحدود الخارجية التي تعمل معها بغية الانتشار وتحقيقاً للأرباح باعتبار إن تلك المصارف من أول أهدافها هو تحقيق ربحية عالية. (Rose & Hudgins,2008, 20–22)

ثالثا: أهداف الرقابة الإشرافية

لكل نشاط من النشاطات الاقتصادية أهداف معينة تسعى الإدارة الى تحقيقها، والرقابة الإشرافية بوصفها عضوا في جسد العمل المصرفي فهي تعد عنصراً أساساً لبيئة اقتصادية قوية، لأن النظام المصرفي يؤدي دوراً مركزياً في القيام بعمليات السداد وتنويع وتوزيع المدخرات وأن مهمة الرقابة هي التأكد من أن المصارف تعمل بطريقة أمنة وسليمة وأنها تحتفظ برأس المال والاحتياطيات الكافية لمواجهة المخاطر التي قد تطرأ على أعمالها. (**James R. Barth and other, 2013, 1885)**

وإنَّ طبيعة أهداف السياسة النقدية التي تسعى البنوك المركزية الى تنفيذها تبرز لنا أهمية وظيفة الرقابة الإشرافية وضرورة تقييم الأداء للمصارف على وفق نظم الرقابة الفاعلة لتساهم في مجموعة من الأهداف التي تشكل الأساس في أعمال المصارف وتضمن سلامة الأموال وتحقق رضا المتعاملين مع المصرف. **(Mishkin &Eakins,2000,22)**

ومن هذه الأهداف:

1 - تحقيق الأمان والسلامة للمصارف والأدوات المالية: ويشمل ذلك السعي الجاد لتجنب الوقوع في خطر إفلاس المصرف وذلك عن طريق الإشراف على الأعمال المصرفية كافة مع ضمان عدم حصول التعثر بغية حماية النظام المالي للمصرف.

2– إيجاد نظام مالي كفوء وتنافسي: ولا يجري ذلك إلا عن طريق رقابة الحسابات والمستندات الخاصة بالمصارف للتأكد من جودة الموجودات وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية للمصارف وتحليل العناصر المالية الرئيسة حيث إنَّ عمليات المصارف تتطابق مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة من قبل البنك المركزي. (عبد القادر، غرايه ،2013، 4).

3– تامين الاستقرار النقدي: وذلك عن طريق السياسة النقدية التي تشتمل على جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على النقد والائتمان.

4 – دقة وسلامة نظام المدفوعات الوطني: إنَّ تشجيع النمو الاقتصادي هو أحد الأهداف الأساسية التي تسعى البنوك المركزية الى تحقيقها، فضلاً عن ذلك فأن البنوك المركزية تؤدي دوراً اجتماعياً مفيداً في التنظيم والإشراف على العمليات والنظم التي يتعامل عن طريقها الأشخاص والشركات والمصارف في تبادل المدفوعات فيما بينهم لذلك تحتاج المصارف الى وجود بنك مركزي للحفاظ على كفاءة العمل المصرفي لتشغيل نظام المدفوعات وإصلاح أي خلل يصيب هذه الأنظمة.

5 – ضمان حقوق الزبائن من تعسف مؤسسات منح الائتمان: يجري ذلك عن طريق تدخل السلطات الرقابية الإشرافية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول. (المحياوي ،2016 ،42).

رابعا: أبعاد الرقابة الإشرافية

1 – المراجعة الرقابية: هي نشاط تنظيمي ينطوي على فرض سلطة رقابية لمؤسسة ما من اجل الإشراف على مؤسسات أخرى خاضعة لها قانوناً في إطار القواعد القانونية للتأكد من امتثال الأخيرة للوائح التنظيمية التي جرى تحديدها. ((Bank for International Settelments,2011,10-13)

2- المسؤوليات والأهداف والصلاحيات: يتمتع نظام الرقابة الإشرافية الفعّال بمسؤوليات وأهداف واضحة ومحددة لكل سلطة معنية بالرقابة على المصارف ويتطلب ذلك وجود الإطار القانوني الملائم للرقابة الإشرافية الذي يمنح كل سلطة رقابية الترخيص والصلاحيات القانونية اللازمة لممارسة الرقابة المتواصلة، ومتابعة الالتزام بالقوانين، فضلا عن القيام بالإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب لتعزيز سلامة وكفاءة النظام المصرفي. (Bank for International Settelments,2011,10-13).

3- أساليب الإشراف: من متطلبات الرقابة الإشرافية أن تتابع أي تطورات وتقوم بتقييم لحجم المخاطر المتوقعة للمصرف، على أن يكون هذا التقييم متناسباً مع الأهمية النظامية للمصرف والمجموعة المصرفية، بما في ذلك تحديد المخاطر المحتملة من المصارف والنظام المصرفي ككل، وتقيمها ومعالجتها، وأن يكون لديها إطار عمل ملائم للتدخل المبكر لمعالجة هذه المخاطر، بما في ذلك وضع خطط ملائمة بالتعاون مع السلطات الأخرى المعنية، وكذلك لاتخاذ إجراءات تصفية للمصارف بطريقة منظَّمة عندما يتعذر استمرار عملها. (BANK FOR INTERNATHION SETTLEMENTS,2006 ,3)

4- التقارير الإشرافية: تقوم السلطة الرقابية بجمع ومراجعة وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية الصادرة من المصارف، بشكل منفرّد لكل مصرف وبشكل مجمّع للمصارف، وتقوم بشكل مستقل، بالتحقق من هذه التقارير عن طريق الرقابة الميدانية أو بالاستعانة بخبراء خارجيين.

(BANK FOR INTERNATHION SETTLEMENTS,2012 ,10)

5- الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية: تقوم السلطة الرقابية في مرحلة مبكرة، بمواجهة الممارسات أو الأنشطة غير السليمة أو غير الآمنة التي قد تتعرض لها المصارف أو النظام المصرفي للمخاطر، ويتوافر للسلطة الرقابية الأدوات الرقابية الكافية لاتخاذ ما تراه مناسبًا من الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب، بما في ذلك إلغاء الترخيص المصرفي أو التوصية بذلك. (BANK FOR INTERNATHION SETTLEMENTS,2012 ,10)

المطلب الثاني: - مراقب الامتثال المصرفي

أولاً: مفهوم الامتثال المصرفي

نظراً للأهمية الكبيرة التي يحتلها الجهاز المصرفي في الاقتصاد وعلاقته المباشرة بحياة الناس تعدُّ وظيفة الامتثال من الوظائف الرقابية في الجهاز المصرفي، وهو أحد عمليات الرقابة المصرفية أو ما يطلق عليها رقابة الأموال. تجد الباحثة أن مهمة الامتثال هي مما أقرته منظمة (بازل) والتي تضطلع بها جهة داخل المصرف تسمى (جهة مراقبة الامتثال المصرفي)، وهذا يدلُّ إن الوظيفة الأساسية للامتثال تدلُّ على مدى تطبيق الأنظمة والقوانيين واللوائح الملزمة للمصارف والصادرة من البنك المركزي العراقي على مستوى العراق والبنوك المركزية على مستوى بقية الدول. وهنا يجدر القول إنَّ وظيفة الامتثال المصرفي (وظيفة رقابيةُ إرشاديةُ تقييميةُ) وهذا يدلُّ على إنَّها تراقب تطبيق القوانيين

وتنصح المصرف بضرورة الامتثال وتعطي فيما بعد تقيمها النهائي لأداء المصرف. **((Prin8.relationshib:2005))**

ثانياً: أهمية الامتثال المصرفي:

تكمن أهمية الامتثال المصرفي في تنفيذ تلك اللوائح والقوانين والقواعد والمعايير من أجل تحقيق قوة المصرف وقدرته التنافسية والمحافظة على سمعته المصرفية والوفاء بتوقعات زبائنه، ويلعب الامتثال دوراً حاسماً في تعزيز ثقة الجمهور وتحقيق كفاءة الأداء ويشكل عنصرا إيجابياً في توسيع نطاق العمل كما يعدُّ الامتثال وسيلة فعاله لإدارة المخاطر (45، Sapountzi,2016) ويساعد الامتثال المصرف على جذب الاستثمارات طويلة الأجل وتشجيعه عبر الثقة بالأسواق المالية. (يوسف ،2013، 5) كما يعمل الامتثال على اكتشاف الأخطاء والجرائم المالية وتقليل من الخطر الناجم من هذه الأخطاء ومنع تكرارها وتحسين العمليات التجارية وتطوير الأنشطة التشغيلية. (Benedek,2012,139) ويدلُّ ذلك على أن أهمية الامتثال المصرفي هي جزء لا يتجزأ من نظام الإدارة العام للمصرف، ذلك إنّ وظيفة القائم على أعمال الامتثال هو موظف ضمن الهيكل الإداري للمصرف لكن الملاحظ أنَّ جهة ارتباطه لم تحدد من الناحية القانونية فيما لو كان موظفاً على ملاك المصرف أم هو الموظف على ملاك البنك المركزي. (Ergys,2016,173)

ثالثاً: شروط ومهام وظيفة الامتثال المصرفي

بناءً على ما أقرته منظمة (بازل (للامتثال المصرفي وما أشار اليه البنك المركزي من تعليمات ملزمة للمصارف لا بد من التعرف أولا على شروط هذه الوظيفة، وثانيا على المهام الرئيسة التي يضطلع اليها موظف الامتثال .

1 – اشتراطات وظيفة الامتثال في المصرف: لكل وظيفة من الوظائف تخصص معين وليس بإمكان المصارف تعيين الموظف القائم بوظيفة الامتثال ما لم يحصل على شروط معينة للاضطلاع بتلك المهمة، (الرقابية الإرشادية التقييمية)، لذلك حددت منظمة (بازل) في ورقتها شروط تولي الموظف مهمة مراقبة الامتثال فقالت: (يجب أن تتوفر في الموظفين الذين ينفذون مسؤوليات الوظيفة، التأهيل، الخبرة، الخصائص الشخصية، المهنية التي تمكنهم من تنفيذ مهامهم وواجباتهم بكفاءة) (Prin8.relationshib:2005) ويشير هذا المبدأ الذي ركزت علية منظمة (بازل II) الى السمات الشخصية الذاتية التي يتحلى بها القائم بهذه المهمة كاشتراط أساسي لتوليه هذا المنصب. وقد وجدنا إن هناك اشتراطات وضعها المشرع العراقي وأوجب توفرها في القائم بمهمة الامتثال المصرفي، وعلى رأس ما حدده المشرع العراقي أن يكون الموظف ملما بقانون 94 لسنة 2004 والخاص بالأداء المصرفي حيث أشار في احدى فقراته الى:

1–أنْ تكون لديه (ويقصد الموظف) أهلية قانونية وأنْ يكون شخصا صالحا.

2–أن تكون لديه الكفاءة والخبرة التي تتطلبها المعاملات المصرفية.

3–أن لا يكون شخصا إداريا أو موظفاً لدى مصرف آخر.

4–أن يكون مقيماً في العراق شخصيا وأنْ يكون متفرغاً للعمل في المصرف. (فقرة أولا مادة 71، تعليمات رقم (4) لسنة 2010). إذ يبدو إنَّ المشرع العراقي الذي وضع اشتراطات تعيين موظف الامتثال قد سكت عن تخصص الموظف هل هو جزء من المصرف، أم أنه من الجهات الرقابية ذات الاختصاص (إدارية أو مالية)، كذلك لم يتطرق المشرع الى أنه من الخبراء في الشؤون المالية والمصرفية. لكنه حدد أنْ يكون لديه إلمام في قانون المصارف فقط. وتلك ملاحظة تسجل على نص التشريع العراقي واشتراطات القيام بهذه المهمة بعدِّها من المهام المصرفية ولكي لا يحصل التداخل بين مهامه وبين مهام موظفي الأقسام الأخرى كان من الأجدر تحديد تخصصه الدقيق.

وبشكل عام تجد الباحثة أن الفقرة 71 من قانون تطبيق وظيفة الامتثال قد أشارت الى إلمام القائم بها على بنود البنك المركزي العراقي وقانون المصارف العراقية كاشتراط أولي لقيامه بهذه المهمة فالخبرة القانونية والخبرة في أداء الأعمال

المصرفية تجتمع مع بعضها لتضع اشتراطات القيام بها. وهذا الأمر يتطلب إعداد موظف متخصص من الناحيتين الاقتصادية والقانونية ليتحمل أعباء هذه الوظيفة.

2- مهام مراقب الامتثال المصرفي

عن طريق ما ورد من تعريف لوظيفة الامتثال المصرفي نتلمس إن هناك واجبات معينة ومهام محددة تقوم بها وظيفة الامتثال ممثلة بمراقب أو موظف الامتثال وهي:

1. ما أوردته تعليمات الامتثال في المصارف لسنة 2005 واستنادا لورقة (بازل II) للامتثال لسنة 2005 فقد جاء في المبدأ السادس من مبادئ الورقة (إن دور وظيفة الامتثال هو تحديد وتقويم ومراقبة مخاطر عدم الامتثال، وتقديم النصح والإرشاد المطلوبين عن طريق القيام بكتابة التقارير للجهات العليا (ومجلس الإدارة) حول تلك المخاطر) (Prin8.relationshib:2005)

وبناءً على هذا فان مهامه تتحدد بـ.

أ . تحديد وتقييم عمل مجلس إدارة المصرف وبقية الأقسام.

ب . الرقابة والتحقق من إن العمل يسير وفقا للأهداف المرسومة في الوقت المحدد. (العطار , 1974 , 179)

وبهذا المعنى فان المهمة التي يضطلع بها موظف الامتثال هي مراقبة مدى التزام مجلس الإدارة والدوائر الأخرى بتطبيق قانون البنك المركزي ومنظمة بازل بالشكل الذي يؤمن حماية المصرف من مخاطر عدم الامتثال.

ج . النصيحة والإرشاد. وتحدد هذه المهمة بأن يقدم الموظف رأيه في القيام بعمله أو عدم القيام به لأدراكه بأن القيام أو عدم القيام يسبب تقاطعا مع ورقة بازل الملزمة للمصارف كافة. (بهجت، 1997، 16).

د- كتابة ورفع التقارير الدورية للجهات العليا بمدى الالتزام بسياسة البنك المركزي وتعليماته مع رصد المخالفات إنْ حدثت كما ورد ذلك في تحديد مهام وواجبات وظيفة الامتثال المصرفي التي حددها البنك المركزي العراقي بـ (المسؤولية عن مراقبة الامتثال وهو مدى التزام المصرف بقرارات مجلس الإدارة والسياسات الداخلية للمصرف وتطابق ذلك مع القوانين المعمول بها وهي قانون البنك المركزي العراقي ، كذلك اضطلاع القائم بالوظيفة على القوانين والتعليمات كافة ذات العلاقة بوظيفة فضلا عن اضطلاعه على الخدمات المصرفية التي تتناسب التوجهات الاقتصادية للبلد وإجراء مراجعة دورية لسياسات المصرف والعمليات المصرفية واقتراح السياسات التي تتطابق مع القوانين وإقرارها مع مراجعة دورية لتطبيقها . (الفقرة 23 من المادة 71). وعليه فأن مهام وظيفة الامتثال تنحصر تماما في النشاطات المالية التي تؤثر على عمل المصرف مع مراعاة جانب الاستقلالية لهذه الوظيفة وعدم ارتباطها بأوامر داخلية أو خارجية قد تؤثر سلبا على قراراتها وإجراءاتها المتطابقة مع مقررات ورقة منظمة (بازل) لسنة 2005 وقانون البنك المركزي العراقي وتعديلاته لسنة 2005 والخاصة بوظيفة الامتثال المصرفي على إنْ معظم ما رصدناه في المصادر يؤكد أنَّ الوظيفة القانونية التي تلزم المصارف بتنفيذ وتطبيق اللوائح والتعليمات والقوانين.

رابعاً: أبعاد الامتثال المصرفي

1. الاستقلالية: أنْ تكون وظيفة الامتثال مستقلة عن أنشطة المصرف الأخرى. أي استقلالية موظف الامتثال من التدخل الخارجي من قبل الإدارة الأخرى في أداء مهام الامتثال. (الركابي، 497ص،2017).
2. التنظيم: يكون لإدارة الامتثال وضع رسمي داخل البنك يمنحها المكانة المناسبة والاستقلالية على أن يكون ذلك مدرجاً في سياسة الامتثال الخاصة بالبنك أو أيّ وثيقة رسمية أخرى وأن تعمم هذه الوثيقة على كافة العاملين في البنك (miller ,2014 ,12).
3. الكفاءة والخبرة: أن يكون مسؤول الامتثال على درجة عالية من الكفاءة وأنْ تتوفر لدية خبرة واسعة في العمل البنكي وقدرة فهم مراقبة الامتثال بجميع الأنظمة البنكية والتعليمات الخاصة بمختلف عمليات لبنوك والأنظمة ((Carreta, 2010,11
4. تقييم المخاطر: أنْ تقوم إدارة الامتثال بتقييم ملاءمة سياسة الامتثال وأدلة السياسات والإجراءات بالبنك، والمتابعة الفورية لأي أوجه قصور يجري تحديدها ووضع مقترحات للتعديل عند الضرورة وحث الإدارات المعنية بوضع مقترحات التعديل. (Basel Committee on Banking Supervision,2005,14)
5. مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال: يقوم برنامج مراقبة الامتثال بمراقبة واختبار مستوى إدراك أبعاد الامتثال عن طريق تنفيذ اختبارات كافية وشاملة لمفهوم الامتثال ويجب تقديم تقرير بالنتائج عبر نظام التقارير الى مدير إدارة الامتثال. (Victor,2017 ,229)

المبحث الثالث: الجانب العملي للبحث

التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

جرى احتساب الإحصاءات الوصفية كالتكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المعلومات الشخصية ولكل متغير من متغيرات محوري الدراسة، وكذلك احتساب الأهمية النسبية كقيمة تقديرية وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي لكل فقرة من فقرات محوري الدراسة.

أولا: تحليل المعلومات الشخصية لعينة الدراسة (البيانات العامة)

جدول رقم (1)

يبين الجدول توصيف عينة البحث من حيث العنوان الوظيفي، الشهادة، الاختصاص، سنوات الخدمة

1	العنوان الوظيفي	التكرارات	النسبة المئوية
	مدير قسم الامتثال	20	%20
	م. مدير قسم الامتثال	16	%16
	مراقب الامتثال	10	%10
	مدير إدارة مخاطر	10	%10
	خبير مالي	8	%8
	محلل مخاطر	6	%6
	أخرى	30	%30
	المجموع	100	100
2	التحصيل العلمي		
	بكالوريوس	56	%56
	ماجستير	31	%31
	دكتوراه	10	10
	غير ذلك	3	%3
	المجموع	100	100
3	التخصص العلمي		

	علوم مالية ومصرفية	23	%23
	محاسبة	37	%37
	إدارة أعمال	12	%12
	اقتصاد	15	%15
	غير ذلك	12	%12
	المجموع	100	100
4	سنوات الخدمة		
	اقل من5 سنوات	10	% 10
	10 -5	29	% 29
	15-10	28	%28
	20-15	18	% 18
	20سنة فأكثر	15	%15
	المجموع	100	100

المصدر: من إعداد الباحثة

تضمن القسم الأول من الاستبانة على معلومات تصف بعض الخصائص للعينة ، والجدول رقم (1) يعطي توصيف للعينة فقد تبين أن توزيع أفراد العينة حسب العنوان الوظيفي ، إذ بلغت نسبة المستجيبين الذين يحملون صفة (مدير قسم الامتثال) (20%) وهذه الزيادة سببها صدور أوامر إدارية خاصة بسياسة المصرف لا يحق لي التدخل نظراً لكوني باحثة فقط ، و بلغت نسبة المستجيبين الذين يحملون صفة (م. مدير قسم الامتثال) (16%) والذين يحملون صفة (مراقب الامتثال) (10%) والذين يحملون صفة (مدير إدارة المخاطر) (10%) ، والذين يحملون صفة (خبير مالي) (8%) ، بينما كانت اقل نسبة للمستجيبين الذين يحملون صفة (محلل مخاطر) (6%) ، وإنَّ نسبة (30%) من المستجيبين يحملون صفات وظيفية أخرى لم تذكر في الاستبيان . وكذلك يبين الجدول أن توزيع أفراد العينة حسب التحصيل العلمي، وكانت أكبر نسبة للمستجيبين الذين يحملون شهادة البكالوريوس إذ بلغت نسبتهم (55,7%) وهي أكثر من نصف عينة الدراسة، تلتها نسبة المستجيبين الذين يحملون شهادة الماجستير بنسبة (31,3 %) وتمثل أكثر من ربع عينة الدراسة، ومن ثم نسبة المستجيبين الذين يحملون شهادة الدكتوراه بنسبة (9,6 %)، وكانت اقل نسبة للمستجيبين الذين شهادات أخرى، إذ بلغت نسبتهم (3,4 %) من أجمالي عينة الدراسة. كما يتضح من الجدول آنف الذكر أن توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي، وكانت أكبر نسبة للمستجيبين من ذوي اختصاص المحاسبة إذ بلغت نسبتهم (37,1%)، تلتها نسبة المستجيبين من ذوي الاختصاص العلوم المالية والمصرفية بنسبة (23,3%) من أجمالي عينة الدراسة، وبلغت نسبة المستجيبين من ذوي اختصاص الاقتصاد إذ بلغت نسبتهم (15,2%)، وتساوت نسب المستجيبين من ذوي اختصاص إدارة الأعمال مع الذين يحملون اختصاصات أخرى إذ بلغت النسبتان (12,2%). وكذلك يتضح من الجدول آنف الذكر أن نسبة المستجيبين الذين سنوات خدمتهم (اقل من 5 سنوات) (9,5%) من أجمالي العينة وهي اقل نسبة، ونسبة المستجيبين الذين تتراوح سنوات خدمتهم بين (5–10) سنوات بنسبة (29,3%)، وكانت نسبة المستجيبين الذين سنوات خدمتهم (10–15) سنة بنسبة (28,4%) من أجمالي أفراد العينة، أما المستجيبين الذين سنوات خدمتهم تتراوح بين (15– 20) سنة (18,1%)، بينما كانت نسبة للمستجيبين الذين سنوات خدمتهم (20 سنة فأكثر) (14,7%)

ثانياً: ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد عدة مرات متتالية. وقد جرى إيجاد ثبات استبانة الدراسة عن طريق حساب معامل الفا كرونباخ، وكانت النتائج ملخصة بالجدول (2).

جدول (2): نتائج معامل الفا كرونباخ والصدق الذاتي

ابعاد الدراسة	عدد الفقرات	قيمة معامل الفا كرونباخ	الصدق الذاتي
الرقابة الاشرافية	**25**	**0.884**	**0.940**
مراقب الامتثال المصرفي	**25**	**0.885**	**0.941**
المجموع	**50**	**0.922**	**0.960**

(الصدق الذاتي= الجذر التربيعي الموجب لمعامل الفا كرونباخ)

إذ يتضح من نتائج الجدول (2) أن قيمة معامل الفا كرونباخ مرتفعة لكل بعد (الرقابة الإشرافية إذ بلغت، إذ بلغت (0.884) والامتثال المصرفي بلغت (0.885) بينما بلغت لجميع الأبعاد (0.922) ويلاحظ أنَّ قيمة معامل الفا كرونباخ لجميع الأبعاد مجتمعة أكبر من قيمة المعامل لكل بعد وهذا بطبيعة الحال عائد الى خاصية معامل الفا كرونباخ الذي يزداد بزيادة عدد الفقرات والأخير بدوره يؤدي الى زيادة الثبات. كما نلاحظ أن قيمة الصدق الذاتي ظهرت مرتفعة لأبعاد الدراسة إذ بلغت (0.940، 0.941) بينما بلغت لجميع الأبعاد 0.960 إذ يعطي مؤشراً واضحاً على أن الثبات مرتفع ودال إحصائيا.

جدول (14) يمثل متغير الرقابة الإشرافية للاستبيان

الأسئلة	التكرارات					النسبة المئوية					الوسط الحسابي الموزون	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الأولية حسب الأهمية النسبية
	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة				
X11	51	57	1	1	0	54,9	51,4	0.9	0,9	0	4.44	0.567	88.8	الثاني
X12	64	46	0	1	0	57.7	41.4	0	0.9	0	4.558	0.55	91.16	الأول
X13	55	51	4	1	0	49.5	45.9	3.6	0.9	0	4.43	0.613	88.6	الثالث
X14	46	59	5	1	0	41.4	53.2	4.5	0.9	0	4.351	0.612	87.02	الرابع
X15	18	28	45	19	1	16.2	25.2	40.5	17.1	0.9	3.387	0.983	67.74	الخامس والعشرون
X21	39	67	5	0	0	35.1	60.4	4.5	0	0	4.306	0.552	86.12	السادس
X22	34	51	20	6	0	30.6	45.9	18	5.4	0	4.0182	0.841	80.364	الثالث عشر
X23	21	48	33	9	0	18.9	43.2	29.7	8.1	0	3.729	0.862	74.58	الثالث والعشرون
X24	45	43	15	8	0	40.5	38.7	13.5	7.2	0	4.126	0.905	82.52	التاسع
X25	23	62	22	3	1	20.7	55.9	19.8	2.7	0.9	3.9273	0.771	78.546	التاسع عشر
X31	24	71	15	1	0	21.6	64	13.5	0.9	0	4.063	0.622	81.26	الثاني عشر
X32	41	53	13	3	1	36.9	47.7	11.7	2.9	0.9	4.171	0.807	83.42	الثامن

جدول (14) يمثل متغير الرقابة الإشرافية للاستبيان

السابع	84.14	0.589	4.207	0	0	9	61.3	29.7	0	0	10	68	33	X33
الرابع والعشرون	74.4	0.822	3.72	0	8.1	27	49.5	15.3	0	9	30	55	17	X34
السابع عشر	79.46	0.791	3.973	0	2.7	24.3	45.9	27	0	3	27	51	30	X35
الحادي عشر	82.16	0.692	4.108	0	4.5	5.4	64.9	25.2	0	5	6	72	28	X41
الثامن عشر	79.28	0.659	3.964	0	1.8	18	62.2	18	0	2	20	69	20	X42
الرابع عشر	80.36	0.725	4.018	0	2.7	17.1	55.9	24.3	0	3	19	62	27	X43
الخامس	86.48	0.74	4.324	0	3.6	5.4	45.9	45	0	4	6	51	50	X44
العاشر	82.34	0.828	4.117	0.9	2.7	15.3	45.9	35.1	1	3	17	51	39	X45
العشرون	78.54	0.722	3.927	0	1.8	24.3	53.2	20.7	0	2	27	59	23	X51
الثاني والعشرون	77.28	0.803	3.864	0	3.6	28.8	45	22.5	0	4	32	50	25	X52
الخامس عشر	80	0.762	4	0	3.6	18	53.2	25.2	0	4	20	59	28	X53
الحادي والعشرون	77.82	0.755	3.891	0.9	1.8	23.4	55	18.9	1	2	26	61	21	X54
السادس عشر	79.82	0.680	3.991	0	2.7	15.3	62.2	19.8	0	3	17	69	22	X55

جدول (15) يمثل متغير الامتثال المصرفي للاستبيان

الأسئلة	التكرار					النسبة المئوية					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الأولية حسب الأهمية النسبية
	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	اتفق بشدة لا	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	اتفق بشدة لا				
y11	34	62	9	6	0	30.6	55.9	8.1	5.4	0	4.12	0.772	82.4	الخامس
Y12	30	48	25	8	0	27	43.2	22.5	7.2	0	3.9	0.883	78	الخامس عشر
Y13	40	50	17	4	0	36	45	15.3	3.6	0	4.135	0.803	82.7	الرابع
Y14	44	56	9	2	0	39.5	50.5	8.1	1.8	0	4.279	0.689	85.58	الأول
Y15	45	46	12	7	1	40.5	41.4	10.8	6.3	0.9	4.144	0.913	82.88	الثالث
Y21	20	58	29	4	0	18	52.3	26.1	3.6	0	3.8463	0.753	76.926	الثامن عشر
Y22	31	52	21	7	0	27.9	46.8	18.9	6.3	0	3.9642	0.852	79.284	التاسع
Y23	13	44	42	11	1	11.7	38.7	38.7	9.9	0.9	3.504	0.862	70.08	الرابع والعشرون
Y24	31	51	21	8	0	27.9	45.9	18.9	7.2	0	3.945	0.872	78.9	الحادي عشر
Y25	41	59	10	1	0	36.9	53.2	9.0	0.9	0	4.261	0.656	85.22	الثاني
Y31	36	52	19	4	0	32.4	46.8	17.1	3.6	0	4.081	0.799	81.62	السابع
Y32	26	53	30	2	0	23.4	47.7	27.0	1.8	0	3.927	0.759	78.54	الرابع عشر
Y33	21	46	36	5	3	18.9	40.5	32.4	5.4	0	3.675	0.935	73.5	الثاني والعشرون

الحادي والعشرون	73.68	0.884	3.684	0.9	9.9	24.3	49.5	15.3	1	10	27	55	18	Y34
الثالث والعشرون	71.34	0.968	3.567	0	17.1	26.1	39.6	17.1	0	19	29	44	19	Y35
الثالث عشر	78.542	0.771	3.9271	0	4.5	19.8	54.1	21.6	0	5	21	60	25	Y41
الثاني عشر	78.72	0.887	3.936	0.9	6.3	18.0	47.7	27.0	1	6	20	54	30	Y42
الثامن	80.54	0.693	4.027	0	1.8	17.1	57.7	23.4	0	1	20	64	26	Y43
العاشر	79.28	0.819	3.964	0	5.4	18.9	49.5	26.1	0	6	21	55	29	Y44
السادس	82.34	0.697	4.117	0	1.8	13.5	55.9	28.8	0	2	15	62	32	Y45
السادس عشر	77.64	0.860	3.882	0	7.2	21.6	46.8	24.3	0	7	24	52	27	Y51
التاسع عشر	76.92	0.926	3.846	0	9.0	24.3	39.6	27.0	0	10	27	44	30	Y52
عشرون	74.58	0.962	3.729	1.8	9.9	22.5	45.0	20.7	2	11	25	50	23	Y53
الخامس والعشرون	69.54	0.797	3.477	3.6	13.5	27.9	41.4	13.5	4	15	30	46	16	Y54
السابع عشر	77.1	0.784	3.855	0	5.4	22.5	53.2	18.9	0	6	24	60	21	Y55

ثالثاً: اختبار فرضيات التأثير

عمد الباحث على تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد الموصف بالمتغير التابع (مراقب الامتثال المصرفي y) والمتغيرات المستقلة (X الرقابة الإشرافية) من اجل بيان مدى قبول او رفض الفرضيات الرئيسة والفرعية التي حددت في المنهجية العلمية للدراسة. وكالاتي: –

$$\hat{y} = B\hat{}_0 + [B\hat{}_1 x]_1 + B\hat{}_2 x_2 + B\hat{}_3 x_3 + B\hat{}_4 x_4 + B\hat{}_5 x_5$$

y^تمثل المتغير المعتمد (مراقب الامتثال المصرفي)

x1 تمثل المتغير المستقل (المراجعة الرقابية).

x2 تمثل المتغير المستقل (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات).

x3 تمثل المتغير المستقل (أساليب الإشراف).

X4 تمثل المتغير المستقل (التقارير الإشرافية).

X5 تمثل المتغير المستقل (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية)

إنَّ أحد أصعب مسائل تحليل الانحدار المتعدد هي اختيار مجموعة المتغيرات المستقلة المتضمنة في النموذج. بعد تحديد كأفضل نموذج جرى تحديد اهم المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير المعتمد باستعمال طريقة الانحدار التدريجي

Stepwise Regression، هذه الطريقة أساسا تعتمد على حساب من معادلات، ففي كل خطوة يجري ترشيح أحد المتغيرات المستقلة للدخول في النموذج حيث إنَّ معيار ترشيح أي متغير مستقل هو قوة الارتباط مع متغير الاستجابة (المعتمد) أما معيار تثبيت أو حذف المتغير المستقل في أي خطوة فهو اختبار (F) أو اختبار (t).

•الفرضية الرئيسية الأولى:

H0: لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الامتثال المصرفي

H1: يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الامتثال المصرفي

والتي تتفرع الى الفرضيات الأتية:

–الفرضية الفرعية الأولى:

H0 لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الاستقلالية

H1 يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الاستقلالية

بموجب طريقة (stepwise) يجري إدخال المتغيرات المستقلة (المراجعة الرقابية، المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، أساليب الإشراف، التقارير الإشرافية، الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) واحد بعد الآخر الى النموذج علماً بأن المتغير الداخل معرض للاستبعاد في الخطوات اللاحقة إذا ثبت عدم معنوية بوجود المتغيرات الأخرى، والمتغيرات المتضمنة في النموذج والتي أثبتت معنويتها.

والجدول الاتي يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد:

جدول (3) نتائج أنموذج الانحدار الخطي المتعدد

معامل التحديد R^2	اختبار F		β		إحصاءه t المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
	إحصاءه اختبار F المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig				
0.495	17.55	0.000	β_0	0.975	1.714	0.089
			β_1	0.438	3.217	0.002
			β_2	0.327	3.604	0.000

المصدر: أعداد الباحثة

ويمكن كتابة أفضل معادلة الانحدار التقديرية وفق الصيغة الآتية:

(1) ..... y^_1= 0.975+ 0.438 X_1+0.327X_5

إذ إنَّ

y^_1 تمثل المتغير المعتمد (الاستقلالية)

x_1 تمثل المتغير المستقل (المراجعة الرقابية)

x_5 تمثل المتغير المستقل (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية)

يتضح من النتائج الواردة في جدول (3)ما يأتي:

•التفسير الإحصائي:1-إنَّ قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي المتعدد قد بلغت (17.55) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5 %) (لان قيمة Sig. اقل من مستوى المعنوية (0.000) وهذا يدل على وجود تأثيراً على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور.

2-إنَّ قيمة معامل التفسير (R2) بلغت (0. 495)، وهذا يدلُّ على أنَّ الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (49.5%) من التغيرات التي تطرأ على الاستقلالية (y1). أما النسبة المتبقية والبالغة (50.5%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية.

3-ظهر أبعاد المتغير المستقل (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، أساليب الإشراف، التقارير الإشرافية) ذا تأثيراً غير معنوي نتيجة امتلاكه مستوى معنوية sig أكبر من المستوى المعنوية المحدد للاختبار 0.05.

•التفسير المالي للنموذج:1. إنَّ تغير مقداره وحدة واحدة من بعد (المراجعة الرقابية X1) يؤثر معنوياً في الاستقلالية y1 بمقدار (0. 438) .

2. إنَّ تغير مقداره وحدة واحدة من بعد (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية X5) يؤثر معنوياً في الاستقلالية y1 بمقدار (0.327).

3. تدل النتائج آنفة الذكر على قبول فرضية الوجود (H1) (يوجد تأثير بين أبعاد الرقابة الإشرافية وبعد الاستقلالية عند مستوى دلالة 0.05)

-الفرضية الفرعية الثانية:

H0 لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في التنظيم

H1 يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في التنظيم

والجدول الاتي يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وفق طريقة stepwise)):

جدول (4) نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد

معامل التحديد R^2	اختبار F		β		إحصاءه t المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
	إحصاءه اختبار F المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig				
0.645	38.369	0.000	0.713	β_0	1.905	0.059
			0.405	β_1	3.867	0.000
			0.397	β_2	4.428	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة

ويمكن كتابة أفضل معادلة الانحدار التقديرية وفق الصيغة الآتية:

(2) ..... y^_2= 0.713+ 0.405 x_2+0.397 x_5

التفسير الإحصائي: إنَّ قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي قد بلغت (38.369) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) (لان قيمة Sig. اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدّل على وجود متغير مستقل واحد أو أكثر له تأثيراً على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور.

إنَّ قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0. 645)، وهذا يدّل على أنَّ الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (64.5%) من التغيرات التي تطرأ على التنظيم (y2). أما النسبة المتبقية والبالغة (35.5%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في مخطط الدراسة الحالية.

ظهر بعد (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) ذا تأثيراً معنوياً في بعد (التنظيم) نتيجة امتلاكه مستوى معنوية sig اقل من المستوى المعنوية المحدد للاختبار 0.05))، في حين ظهرت بقية الأبعاد (المراجعة الرقابية، أساليب الإشراف، التقارير الإشرافية) غير معنوية.

التفسير المالي للنموذج: أنّ تغير مقداره وحدة واحدة من بعد المسؤوليات والأهداف والصلاحيات يؤثر معنوياً في التنظيم y 2_^ بمقدار (0.405). وأن تغير مقداره وحدة واحدة من بعد تقييم الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية يؤثر معنوياً في التنظيم y^_2 بمقدار (0.397).

تدل النتائج آنفة الذكر على قبول فرضية الوجود (H1) (يوجد تأثير على الأقل لمتغير واحد أو أكثر من الأبعاد (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) في التنظيم عند مستوى دلالة (0.05). – الفرضية الفرعية الثالثة:

H0 لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الكفاءة والخبرة

H1 يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في الكفاءة والخبرة

والجدول الاتي يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وفق طريقة stepwise)):

جدول (5) نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد

معامل التحديد R^2	اختبار F		β		إحصاءه t المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
	إحصاءه اختبار F المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig				
0.473	31.474	0.000	β_0	1.634	4.210	0.000
			β_1	0.547	5.610	0.000

المصدر: أعداد الباحثة

ويمكن كتابة أفضل معادلة الانحدار التقديرية وفق الصيغة الآتية:

$$\hat{y}_3 = 1.634 + 0.547\, x_5 \quad \ldots\ldots (3)$$

إذ إنَّ y_^3 تمثل المتغير المعتمد (الكفاءة والخبرة).

وإذَ x5 تمثل المتغير المستقل (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية).

يتضح من النتائج الواردة في جدول (5) ما يأتي:

التفسير الإحصائي: إنَّ قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي قد بلغت (31.474) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) (لان قيمة Sig. اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدّلُ على وجود متغير مستقل واحد أو أكثر له تأثيراً على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور. إنَّ قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.473)، وهذا يدلُ على أنَّ الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (47.3%) من التغيرات التي تطرأ على الكفاءة والخبرة (y3). أما النسبة المتبقية والبالغة (52.7.%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في نموذج الانحدار الحالي. ظهر بعد (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) ذا تأثيراً معنوياً في بعد الكفاءة والخبرة نتيجة امتلاكه مستوى معنوية sig اقل من المستوى المعنوية المحدد للاختبار (0.05) في حين ظهرت بقية الأبعاد غير معنوية.

التفسير المالي للنموذج: إنَّ تغير مقداره وحدة واحدة من بعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية يؤثر معنوياً في الكفاءة والخبرة y3 بمقدار (0.547). تدل النتائج آنفة الذكر على قبول فرضية الوجود (H1) (يوجد تأثير على الأقل لمتغير واحد أو أكثر من أبعاد الرقابة الإشرافية في الكفاءة والخبرة عند مستوى دلالة 0.05).

-الفرضية الفرعية الرابعة:

H0 لا يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في تقييم المخاطر

H1 يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية لأبعاد الرقابة الإشرافية في تقييم المخاطر

والجدول الاتي يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وفق طريقة stepwise)):

جدول (6) نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد

معامل التحديد R^2	اختبار F		β		إحصاءه t المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
	إحصاءه اختبار F المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig				
0.552	23.625	0.000	β_0	1.362	3.441	0.001
			β_1	0.316	2.853	0.005
			β_2	0.346	3.647	0.000

ويمكن كتابة أفضل معادلة الانحدار التقديرية وفق الصيغة الآتية:

$$\hat{y}_4 = 1.362 + 0.316\, x_2 + 0.346\, x_5 \quad \ldots\ldots \quad (4)$$

إذ إنَّ y^_4 تمثل المتغير المعتمد (تقييم المخاطر).

وإنَّ x2 تمثل المتغير المستقل (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات).

X5 تمثل المتغير المستقل (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية).

يتضح من النتائج الواردة في جدول (6) ما يأتي:

التفسير الإحصائي: إنَّ قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي قد بلغت (23.625) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) (لان قيمة Sig. اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدّل على وجود متغير مستقل واحد او أكثر له تأثيراً على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور.

إنَّ قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.552)، وهذا يدل على إن الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (55.2%) من التغيرات التي تطرأ على تقييم المخاطر (y4). أما النسبة المتبقية والبالغة (44.8.%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في نموذج الانحدار الحالي .ظهر بعد (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) ذا تأثيراً معنوياً في بعد تقييم المخاطر نتيجة امتلاكه مستوى معنوية sig اقل من المستوى المعنوية المحدد للاختبار (0.05) في حين ظهرت بقية غير معنوية.

•التفسير المالي للنموذج: 1. إنَّ تغير مقداره وحدة واحدة من بعد المسؤوليات والأهداف والصلاحيات يؤثر معنوياً في تقييم المخاطر (y4) بمقدار 0.316)).

2. إنَّ تغير مقداره وحدة واحدة من بعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية يؤثر معنوياً في تقييم المخاطر (y4) بمقدار 0.346)).

3. تدل النتائج آنفة الذكر على قبول فرضية الوجود (H1) (يوجد تأثير على الأقل لمتغير واحد أو أكثر من أبعاد الرقابة الإشرافية في بعد تقييم المخاطر عند مستوى دلالة 0.05).

-الفرضية الفرعية الخامسة:

H0: لا يوجد تأثير بين أبعاد الرقابة الإشرافية وبعد مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال

H1 يوجد تأثير بين أبعاد الرقابة الإشرافية و بعد مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال

والجدول الاتي يبين نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد وفق طريقة(stepwise):

جدول (7) نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد

معامل التحديد R^2	اختبار F		β		إحصاءه t المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig.
	إحصاءه اختبار F المحسوبة	القيمة الاحتمالية Sig				
0.51	18.98	0.000	β_0	0.465	0.838	0.404
			β_1	0.434	2.609	0.010
			β_2	0.393	2.884	0.005

المصدر: أعداد الباحثة

ويمكن كتابة أفضل معادلة الانحدار التقديرية وفق الصيغة الآتية:

$$\hat{y}_5 = 0.465 + 0.434\, x_3 + 0.393\, x_5 \quad \ldots\ldots (6)$$

إذ إنَّ y_^5 تمثل المتغير المعتمد (مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال).

وإنَّ X3 تمثل المتغير المستقل (أساليب الإشراف)

X5 تمثل المتغير المستقل (الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية).

يتضح من النتائج الواردة في جدول (7) ما يأتي:

التفسير الإحصائي: إنَّ قيمة اختبار (F) المحسوبة لأنموذج الانحدار الخطي قد بلغت (18.98) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) (لان قيمة Sig. اقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يدل على وجود متغير مستقل واحد او أكثر له تأثيراً على المتغير المعتمد عند مستوى المعنوية المذكور. إنَّ قيمة معامل التفسير (R^2) بلغت (0.51)، وهذا يدّل على أنَّ الانحدار الخطي يفسر ما نسبته (51%) من التغيرات التي تطرأ على مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال (y5). أما النسبة المتبقية والبالغة (49%) فتعود إلى مساهمة متغيرات أخرى غير داخلة في نموذج الانحدار الحالي.

ظهر بعد (أساليب الإشراف، الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) ذا تأثيراً معنوياً في بعد مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال نتيجة امتلاكه مستوى معنوية sig اقل من المستوى المعنوية المحدد للاختبار (0.05) في حين ظهرت بقية الأبعاد غير معنوية.

•التفسير المالي للنموذج: 1. إنَّ تغير مقداره وحدة واحدة من بعد أساليب الإشراف يؤثر معنوياً في مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال (y5) بمقدار (0.434).

2. إنَّ تغير مقداره وحدة واحدة من بعد الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية يؤثر معنوياً في مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال (y5) بمقدار (0.393).

3. تدل النتائج آنفة الذكر على قبول فرضية الوجود (H1) (وجد تأثير على الأقل لمتغير واحد أو أكثر من أبعاد الرقابة الإشرافية في بعد مراقبة مستوى إدراك أبعاد الامتثال عند مستوى دلالة 0.05) أبعاد غير معنوية.

يتضح عن طريق تحليل اختبار الفرضيات تأثير أبعاد الرقابة الإشرافية على أبعاد مراقب الامتثال المصرفي، وقد تبين أنَّ أفضل نموذج خطي عند الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص (يوجد تأثير بين أبعاد الرقابة الإشرافية على بعد التنظيم) عن طريق معنوية النموذج إضافة الى قيمة R2 والتي بلغت (0.645)، إذ إنَّ المتغيرات (المسؤوليات والأهداف والصلاحيات، الصلاحيات التصحيحية والجزائية للسلطات الإشرافية) كان له تأثير على بعد التنظيم.

المبحث الرابع: استنتاجات وتوصيات

أولاً : استنتاجات

1. لوحظ عن طريق نتائج الاستبانة إنَّ إدراك العاملين في القطاع المصرفي بمفهوم الرقابة وأهدافها يعزز من فعالية وكفاءة الجهات الرقابية أي كلما كان العاملون في القطاع المصرفي أكثر معرفةً وفهماً بمفهوم الرقابة كلما كانوا أكثر كفاءة وخبرة وقوة للجهات الرقابية.
2. تبين عن طريق نتائج من ضرورة بيان الدور الرئيس في أداء مهمة مراقب الامتثال المصرفي وذلك عن طريق ضرورة توفير الاستقلالية مما يساعد في اتخاذ القرارات الخاصة بالامتثال بعيداً عن التدخلات الخارجية.
3. إنَّ نتائج الاستبانة تشير الى وجود ضعف في بعدي (الكفاءة والخبرة، مراجعة مستوى إدراك أبعاد الامتثال) حيث لوحظ عدم حضور اغلب مراقبي الامتثال. للدورات التدريبية التي يقيمها البنك المركزي العراقي، مما يؤثر. سلبا في مستوى تأهيلهم لأداء وظيفة مراقب الامتثال، ولا توجد ضوابط أو إجراءات. تكفل إلزامية حضورهم في تلك الدورات.
4. إنَّ لمراقب الامتثال دوراً في تحديد المخاطر وتقييمها ووضع وتنفيذ التدابير اللازمة لتخفيف وتقليل المخاطر ومتابعتها، وإعداد التقارير الخاصة بمخاطر عدم الامتثال وتقديمها الى الدارة العليا في المصرف.
5. إنّ استقلالية وظيفة مراقب الامتثال تستوجب. عدم تأثر بسياقات عمله، والتقارير الصادرة عنه بالتأثيرات والضغوط، والتدخلات، إذ ترتبط. مراقبة الامتثال من الناحية التنظيمية بمجلس الإدارة مباشرة ضمن الهيكل التنظيمي للمصرف، ويرفع. القسم تقاريره، وتوصياته إلى مجلس الإدارة، وتقريره الفصلي وأي تقارير بالانحرافات. المصرفية إلى البنك المركزي العراقي.

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة تمتع مراقب الامتثال بالحرية في. كتابة التقارير الى مجلس أدارة المصرف بشأن مخالفات دون الخشية من التهديد أو. الذي من الدارة اتو إي موظف له علاقة بالمخالفة.
2. على البنك المركزي العراقي القيام بتطوير إمكانات. موظفي قسم مراقبة الامتثال، عن طريق إدخال مراقب الامتثال، وموظفيه في دوارات. تطويرية، وتدريبية تخصصية لزيادة فاعليته.
3. يفضل أنَّ تكون وظيفة مراقب الامتثال مستقلة استقالاً تاماً، ومرتبطة بالبنك المركزي العراقي مالياً وإدارياً ليتمتع المراقب بالحرية في إبداء رأيه في الأعمال المصرفية.
4. على مراقب الامتثال تقديم اقتراح سياسات. وإجراءات جديدة أو تحديث سياسات وإجراءات سابقة لإنجاز العمليات المصرفية على. وفق متطلبات تطور النشاط المصرفي.
5. يفضل إدخال مراقبي الامتثال دورات تدريبية خارج العراق، لتعميق خبراتهم والاستفادة من تجارب المصارف في الدول الأخرى.

(المصادر العربية)

1. الركابي، سماح حسين علي: ماهية مراقبة الامتثال في المصارف (دراسة مقارنة) مجلة أهل البيت، العدد الحادي والعشرون، 2017.
2. العامري والغالبي، صالح مهدي محسن، طاهر محسن منصور: الإدارة والأعمال، ط2، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2008.
3. جلاوي، رشيدة: (الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك)، رسالة ماجستير 2015.
4. المحياوي، هناء عواد: (دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق الدور الإشرافي للبنك المركزي العراقي على المصارف الخاصة)" شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،2016 .
5. تعليمات رقم (4) لسنة 2010 الخاصة بتسهيل تنفيذ قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004.
6. يوسف، عدنان احمد: الامتثال في البنوك العربية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثالث، 2013.
7. إبراهيم وشقير، إسماعيل إبراهيم، ومحمد سلمان (مفهوم رقابة البنك المركزي على المصارف (دراسة مقارنة)، (مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية)، 2017.
8. غرايه، بريش عبد القادر وزهير، (مقررات بازل 3ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي) مجلة الاقتصاد والمالية ،2015.
9. فؤاد العطار، مبادئ الإدارة العامة دار، النهضة العربية، القاهرة، 1974.
10. بهجت، محمد عبد الله قايد، "عمليات البنوك /الخدمات المصرفية "، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 1997.

(المصادر الأجنبية)

11. Ergys Trana, The compliance function in banks and the need for Increasing and strengthing its Role-Lessons Learned from Practice, England, 2016.
12. Victor, Enmanuel, The Legal Structure of commercial banks and financial Regulation, Erasmus University Rotterdam, 2017
13. Miller, Geoffrey, The role of risk management and compliance in banking integration, NELLCO legal scholar ship Repositor New York University school of Law, 2014.
14. Sapountzi, Loanna, The role of the compliance function as a key element of corporate Governance efficiency in the banking sector, international HELLENIC UNIVERSITY, school of economics business Administration and Legal studies, GREECE, 2016
15. Carreta, farina, Assessing effectiveness and compliance of banking boards, journal of financial regulation and compliance, http://dx.doj.org/10
16. Bank for International Settlements, Instructions for Basel III implementation monitoring 2011.
17. https://cbi.iq/news/print_news/378
18. www.cbi.iq
19. HELLWIG, MARTIN, FINANCIAL STABILITY, MONETARY POLICY, BANKING SUPERVISION, AND CENTRAL BANKING, 2014.
20. . Mishkin, Frederic S. & Eakins, Stanley G- 2000-financial Markets and institution Addison Wesley Longman Inc.3rd.ed. u.s.a.
21. . Rose, peter.S.& Hudging, Sylvia C.-2008-Bank Management and Financial Services – Megraw -Hill Irwin, Zth.ed.u.s.a.
22. .Benedek, Petra, compliance management a new response to legal and business challenges, Act polytechnic HUNGARIACA, 2012.
23. James R. Barth * Frank M. Song* Jesús Saeed ChenLin2013 (Do bank regulation, supervision and monitoring enhance or impede bank efficiency). Journal of Banking &Finance2013 (2897-2892).